الدرس اللساني بين المقاربة الشكلية الصورية والمقاربة القصدية التداولية
-قراءة في المفاهيم والآليات-

الطالب:حاج علي فاضل

جامعة أحمد بن بلة،وهران1

المشرف:الأستاذ الدكتور مختار لزعر

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

-ملخص المقال بالعربية:

يتفق علماء الدرس اللساني الحديث على وجود مقاربتين في وصف وتفسير ظواهر اللغة الطبيعية،الأولى معيارية صورية تدرس اللغة بمعزل عن السياقات الفعلية التي تستخدم فيها.والثانية قصدية تداولية تعنى بدراسة الاستخدام اللغوي والضوابط التي تحكمه.وجاءت هذه الدراسة لتكشف عن مظاهر العجز والإخفاق الواردة في المقاربة الأولى التي أهملت الأسس والمبادئ التداولية المفسرة لمقاصد المتكلمين،واستبعدت معطيات السياق الخارجي من الدراسة اللسانية،وفتحت بذلك الباب أمام ظهور المقاربة الثانية التي أعادت الاعتبار للسياق وعناصره التخاطبية،وذلك باستحضار الشروط التي تجعل المنطوقات الكلامية مقبولة من لدن المتلقي وناجحة إنجازيا.

ولم يقتصر النحاة العرب الأوائل-من جهتهم-في وصفهم وتعليلهم لمعطيات البنية اللغوية على الجوانب المعيارية الشكلية وحدها، كالوقوف على آثار العوامل اللفظية والمعنوية،وإنما عملوا أيضاً على استحضار الشروط المحيطة بإنتاج الكلام،خاصة عنصري المتكلم والمخاطب ومقاصدهما،وسياق الحال،وما إلى ذلك من عناصر الموقف الكلامي.

-الكلمات المفتاحية:المقاربة الشكلية-المستوىاللساني المجرد -المقاربة التداولية- المستوى القصدي التداولي-الاستعمال-السياق-قصد المتكلم-كفاية المخاطب-ظروف الخطاب-ضوابط وآليات التواصل-الأبعاد القصدية التداولية...الخ.

-ملخص المقال بالإنجليزية:

Abstract

The contemporary linguists agree that there are two approaches used to describe and interpret the phenomena of the natural language. The first one is the pseudo approach which deals with the language in isolation from the actual contexts in which it is used. The second one

is the intentional and deliberativeapproachwhich deals with the language use and the regulations that control it.

This study intends to disclose the inability and failure aspects of the former which neglected the deliberative foundations and principles that interpret the purposes and intentions of the speakers, and ruled out the externalcontext data of the linguisticstudy. This opened the way to the emergence of the latter which gave reconsideration back to the context and itsexternalelements byevoking the conditions that make the verbal pronunciations acceptable to the recipient and achieved successfully.

A follow up of the linguistic use of Arab speakers shows that the early Arab grammarians resort to a combination of the two approaches.

يكاد يجمع غالبية المهتمين بالدرس اللساني الحديث والمعاصر على وجود مقاربتين أساسيتين في وصف وتفسير ظواهر اللغة الطبيعية[1].الأولى تعنى بدراسة النظام اللغوي دراسة شكلية معزولة عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي تستخدم فيه اللغة،وتقف عند حدود وأشكال البنية اللغوية ولا تتجاوزها إلى البحث عن المعنى المقامي السياقي للغة[2]،أي أنها تدرس اللغة بمعزل عن وظيفتها في الاستعمال دراسة شكلية صورية(formal)تستبعد الدلالة والتداول.

وأما المقاربة الثانية فتنحو منحى تداوليا استعماليا،يعنى بدراسة الاستخدام اللغوي والضوابط التي تحكمه،ودور المقام أو السياق غير اللغوي في التواصل الإنساني،ويبحث في علاقة العلامات اللغوية بمؤولها أثناء وقوع الحدث الكلامي،ويربط بين ما ينتجه المتكلم من أعمال لغوية وبين مختلف السياقات الخارجية الواردة فيها.

ويتميز هذا النوع من المقاربات «بعنايته بكل من المتكلم والسامع والعلاقة بينهما،وما يرافق الكلام من حركات الجسم وتعبيرات الوجه،ومن يشاركون في الاتصال اللغوي،وبيئة الحدث المكانية والزمانية،كما يهتم بقدرة السامع على الكشف عن مقاصد المتكلم واستجابته لها،وما يستلزمه التواصل من معان مقامية لاتستطيع النظريات الشكلية الكشف عنها أو تحليلها»[3].

كانت البداية الفعلية-حسب مايذكر غالبية الباحثين-للتوجّه الأول في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين مع العالم اللساني"فرديناند دو سوسير Ferdinand de Saussure"[4]،إذ يعود له الفضل في وضع المفاهيم والأسس التي قام عليها الدرس اللساني

الحديث.حينما اعتبر أنّ اللغة بنية أو نظاما من العلامات والرموز،ينبغي أن تدرس في ذاتها،ومن أجل ذاتها دراسة وصفية شكلية آنية[5] معزولة عن سياقها الثقافي والاجتماعي.مميّزا بين ما هو اجتماعي عما هو فردي،فالأول موضوعه "اللسان(langue)أو اللغة langage"وهو شيء جوهري في نظره،بينما الثاني موضوعه"الكلامparole" وهو شيء عرضي وثانوي[6].ويتضح من خلال هذا الكلام أن اللسانيات الحقيقية الجديرة بالدراسة والتحليل-في نظر البنيويين-هي التي يكون موضوعها"اللغة"وليس"الكلام"لأنها تتصف بالعلمية والمنطقية أثناء مقاربة ظواهرها اللغوية.

وفي الثلث الأول من القرن العشرين ظهرت مدارس لسانية عديدة[7] تطالب بالاهتمام بالمستوى اللساني للبنية اللغوية،باعتباره المستوى الوحيد الذي يمكن إخضاعه لشروط الدراسة العلمية الموضوعية والتحقق من نتائجه علمياً وإجرائيا.وبهذا طرأ تحول جوهري على"النظر إلى اللغة وآليات دراستها وتحليلها.فأصبحت عند"سوسير ولغويي براغ والبنيويين الأمريكيين"نظاما من العلاقات أومجموعة من الأنظمة المترابطة فيما بينها،لا تتمتع عناصرها بأية قيمة مستقلة خارج حدود العلاقات الداخليةالتي تنشأ بينها داخل الجملة أو النص[8].

وهكذا تحولت اللسانيات البنيوية«إلى علم صوري مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة،يؤمن بكيانية العبارة اللغوية في مستواها البنيوي الصوري المجرد،ومن هنا راحت-عن عمد-تتبع منهجا مميتا للتواصلية اللغوية،بإقصائها لأحوال التخاطب أو الطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب ،ومن ذلك استبعادها الدلالة التي هي جوهر اللغة الإنسانية ومناط التواصل اللغوي والاجتماعي»[9]

وعلى هذا الأساس تم استبعاد معطيات السياق الخارجي من الدراسة اللسانية،كإلغاء دور الأفراد المتكلمين من العملية التواصلية وجعلهم يتسمون بالسلبية إزاء تنفيذ الفعل التواصلي،أي لا يخرجون عن معاييره وضوابطه المحددة سلفا،وتم أيضا إقصاء سياق الحال والكلام وظروف الخطاب، ومختلف الاستعمالات الفعلية المقامية للغة.

إن هذا الإيغال في الشكلية جعل بعض اللسانيين الأمريكيين يضيقون بها ذرعا،وبدا لهم الدرس اللغوي-على هذا النحو-سطحيا جدا وقاصرا عن الوصول إلى حقيقة الظاهرة اللغوية[10]. وهو ما جعل"تشومسكي"يقسم الدرس اللساني-على غرار تقسيم"دو سوسير السابق-إلى ما يسمى بـ"الكفاءة اللغوية(Compétence)"التي يمتلكها المتكلم ويستطيع من خلالها أن يفهم وينتج عددا لا متناه من الجمل والعبارات التي لم يسبق له أن سمعها من قبل،معتمدا على ما يسمى بالقواعد الأساسية المكوّنة للبنى اللغوية(البنية العميقة والبنية السطحية)[11].والأداء(performance)الذي يعكس الجانب الإجرائي لهذه الكفاءة،من

خلال الربط بين مختلف العلاقات الداخلية للنظام اللغوي والعوامل الخارجية المحيطة بعملية التواصل.

فقد حاول"تشومسكي"بهذا العمل-أي تفسير الكفاءة والأداء-رد الاعتبار للدراسات اللسانية وإخراجها من مأزق الانغلاق على الذات الذي أوقعها فيه البنيويون،معلنا بذلك عن ميلاد نظرية جديدة تتبنى الطرح الاستعمالي للغة،وذلك من خلال كتابه"البنى التركيبية"سنة 1957.لكنه وقع في المأزق نفسه الذي وقعت فيه البنيوية حينما أوكل أمر الكفاءة اللغوية«إلى شيء اسمه:المتكلم-المستمع المثالي.وهو كائن افتراضي غير حقيقي يحل محل المتكلم الفعلي الحقيقي.فسارت بذلك اللسانيات التوليدية والتحويلية-حذو اللسانيات البنيوية-في طريق البحث المجرد بعيدا عن الاستعمال الفعلي الواقعي في تفسيرها للظواهر اللغوية»(12).

ولم تكتف اللسانيات البنيوية الشكلية والتوليدية التحويلية بإلغاء دور المتكلمين الفعليين من العملية التواصلية بل أضافت إليه العوامل الخارجية المحيطة بطرفي إنتاج الكلام،كالاهتمام بالمتكلم من حيث:مقاصده،اهتماماته،اعتقاداته، المخاطب وقدرته على الفهم والتأويل،ظروف الكلام وملابساته، علاقة المقال بالمقام...وغير ذلك من العوامل التي تساعد على تحقيق التواصل بين البشر.

لقد أقصت الدراسات اللسانية الحديثة-عن قصد-السياق من دراستها لمستويات البنية اللغوية.وقامت بعزل النظام اللغوي(البنية اللغوية)عن السياق تمهيداً لتحليله علمياً،وحصرت بذلك البحث اللغوي في زاوية شكلية ضيقة متجاهلة الانجاز اللغوي المتجسد في الأداء الاستعمالي الفعلي(13).وكان من نتائج هذا التضييق أن تعرضت المناهج البنيوية الشكلية والتوليدية التحويلية إلى العديد من الانتقادات «لأنها وصفت اللغة بمعزل عن حالات استعمالها في الواقع الاجتماعي بحسب مقاصد الأفراد وحاجاتهم في أحوال التخاطب اليومية المختلفة»(14).

لقد أهملت هذه المناهج في وصفها وتفسيرها للبنى اللغوية البعد التبليغي التواصلي للغة باعتباره الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية، إلى جانب عدم مراعاتها للواقع الاجتماعي النفسي للمتخاطبين.ومع تراكم الدراسات وتنوع مجالاتها اللسانية،أصبح من الواضح أن على المنهج اللساني المعاصر أن يخوض في مستوى جديد من مستويات اللغة بحثا عن المعنى المقصود الثاوي خلف الملفوظ.هذا المستوى الإجرائي التفاعلي الجديد هو ما يطلقعليه التداولية.

وفي الستينيات من القرن الماضي طرحت فكرة إمكانية دراسة المعنى القصدي في إطار نظرية لغوية شاملة،وكانت البداية بمحاولات"فيرث"الذي عاب على مختلف المدارس الأوروبية والأمريكية اهتمامها بالتركيب الداخلي للغة وإهمالها للجانب الاستعمالي التداولي.وشكلت

دراسات فلاسفة المدرسة التحليلية"Austin"و"Searle"و"Grice"نقطة تحول هامة في هذا المجال،إذ كانوا جميعا مهتمين بالطريقة التي تؤدي بها اللغة الإنسانية الطبيعية وظيفتها الإبلاغية التواصلية[15].

ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي بدأ علماء اللغة[16]بتجاوز العناصر النحوية-التركيبية في الجملة إلى دراسة المعنى والسياق.وأدى هذا التصور الجديد لطبيعة اللغة إلى توسيع مجال الدراسة ليشمل-إلى جانب بنية اللغة-كل ماله صلة بالتبليغ والتواصل،بما في ذلك كل القرائن الحالية والمقالية[17].وعليه لايمكننا فهم الخطاب إذالم ندرك حيثياته ونوايا المتكلمين ومقاصدهم.وبذلك قادت الدراسات المتعلقة بالمعنى أو ما يعرف بعلمالمعاني(Sémantiques)إلى الدراسات التداولية[18].وهذا ما جعل الدراسات اللغوية تكتسب أبعادا لم تكن موجودة من قبل.

وجاءتالدراسات التداولية لتبتعد كثيرا عن نظريات"تشومسكي"القائمة على ضرورة التقيد بقواعد البنية(السطحية والعميقة) دون الالتفات إلى أهمية البعد الاجتماعي في دراسة اللغة،وذلك من خلال دراسة المعنى المتداول في الملفوظ بدلا من المعنى المجرد للمفردات المكونة له.

وفي هذا السياق اعتبر"ليتش"أن النحو(النظام الشكلي المجرد للغة)والتداولية(دراسة اللغة على أساس التداول أو التخاطب)حقلان متكاملان في الدراسات اللغوية وليسا متعارضين تماما[19]،فإذا كانت التفسيرات النحوية تركز على المستوى الشكلي للبنية اللغوية،فإن التفسيرالتداولي يركز على المستوى الأدائي للملفوظ(أي على المظاهر التواصلية التبليغية للغة).

وهذا يعني أن اللسانيات المعاصرة قد«تخلت عن الانكفاء على الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الصوري الصارم،وبمعناها التوليدي-التحويلي الذهني المجرد وتجاوزتها إلى أفاق أخرى حيث تلتقي المعرفة اللغوية مع معارف إنسانية أخرى،وإلى حيث يركز على الكلام وعناصره الأساسية كغرض المتكلم وحال المخاطب أو سياق الحال...»[20].لكونها تساهم في تحديد المعنى المقصود.

ويعرف المعنى القصدي في التداولية بالإحالة على المتكلم أو مستخدم اللغة،بينما يعرف المعنى الدلالي عند المدارس الشكلية والبنيوية على أنه إحدى خصائص البنية في لغة معينة وبصورة مجردة عن أي موقف معين أومتكلم أو مستمع[21].وانطلاقا من هذا التفسير نلاحظ أن المعنى المقصود لا يفترض تلازما بين الشكل النحوي للملفوظ وما يحققه من حدث كلامي في الاستعمال.فقد تعبر البنى المتماثلة نحوياً عن أحداث كلامية مختلفة،فحدث كلامي

معين يمكن تجسيده في أكثر من شكل نحوي.وبذلك يصبح المعنى كامناً في السياق التداولي وليس سمة داخلية للبنية اللغوية.

وبهذا المفهوم يتجاوز النظر التداولي محددات الدلالة المجردة إلى دراسة مدى إمكانية الكشف عن قصدية المتكلم من خلال إحالة الملفوظ على السياق التداولي لمعرفه مدى التطابق أو اللاتطابق بين دلالة الملفوظ لسانياً وظروف السياق الخارجية.وقد حاول كل من"Grice"و" Leech"وضع قواعد ومبادئ تضبط عملية التخاطب والتحاور بين المتكلمين والمتخاطبين،وهي مستمدة من السياق الاجتماعي والثقافي للغة،وتتجسد لسانياً من خلال الفعل الكلامي المنطوق.وهي بمثابة ضوابط تداولية،وأنّ أي خرق أو انحراف عنها ينتج عنه عدم التماثل بين المنطوق والسياق،وهو ما يسمى بانعدام الملائمه السياقيه.

إنّ غياب الملائمة السياقيه(وهو خطأ تداولي)،لا يعد خرقا للضوابط الصوتية أو النحوية أو الدلالية وإنما يحصل نتيجة خرق إحدى مبادئ محددات السياق الاجتماعية والثقافية.ولتحقيق التطابق بين المنطوق والسياق يجب تأمين عدة شروط تعطي للمنطوق قوته الأدائية.فالكلام بالنسبة للتداولية ليس مجموعة جمل متراصفة مع بعضها البعض ومختزنة في ذهن المتكلم كما يرى التحويليون والتوليديون وإنما هو حدث كلامي.والتداولية بذلك تنقل مجال دراستها من القدرة(Compétence)إلى الأداء(Performance)بحسب تقسيم"تشومسكي"السابق.

وتحدد نظرية أفعال الكلام(Speech Acts)التي جاء بها"أستين"ثلاثة مستويات لكل منطوق كلامي:(فحوى الكلام locution)و(مقصد الكلام Illocution)و(أثر الكلام per locution).وكل منطوق مهما كان يتحدد بهذه المستويات الثلاثة والسياق الذي يحيط بها.فمثلا إذا نطق أحدهم بجملة"أغلق الباب"،فهذا يعني من الناحية السياقية أن المتكلم أعلى مرتبة من المستمع،وأن الباب في الغرفة مفتوح أساسا،وأن المستمع في حالة جسدية تمكنه من القيام بفعل غلق الباب[22].

وسيؤدي خرق أي واحدة من هذه المحددات السياقية إلى عدم التطابق أو غياب المواءمة بين المنطوق والسياق،وهو ما يمكن تسميته بـ(الانزياح السياقي Contextual Deviation).فمثلا في حاله التطابق السياقي يصبح المنطوق:"أغلق الباب"جملة فعلية أمرية عادية تستوفي شروط الدلالة والتداول، أما إذا كان المتكلم أقل منزلة من المستمع،فتصبح جملة"أغلق الباب"ذات مقصدية خاصة تشير إلى خرق في قواعد التأدب،وتدل على وظائف تداولية معينة كـ:الإهانه أو التحقير أو السخرية.

وأما إذا كان الباب مغلقا من أساسه لحظة التلفظ بالجملة،فالخرق السياقي واضح في انحراف دلالة الجملة عن مقصديتها الأساسية.وقد يكون مقصد المتكلم مثلاًأغلق الموضوعأوّتوقف عن الحديت في هذا الموضوعّ...الخ.وأما إذا كان المستمع في حالة لا يسمح له بالقيام بالفعل(غلق الباب)،كأنْ يكون مقيداً أو مريضا أو عاجزا عن الحركة.عندها يشير عدم التطابق إلى خرق سياقي و انحراف يتمثل في وجود مقصدية مغايرة لدلالة المنطوق الحرفية.

وهناك ملفوظات وجمل لا تكتسب دلالتها وتداولها إلا من خلال مكانة ومنزلة المتكلم،مثل إعلان الحرب،إقامة صلاة،الحكم على متهم،فارتباط منطوق هذه الجمل بسياقها السياسي أو الديني أو القانوني هو الذي يساهم في تحديد دلالتها ومقصديتها.وبهذا أعاد أقطاب هذا التوجه(الاستعمالي التداولي)إلى دائرة الاهتمام قضايا لغوية عديدة لطالما أبعدت من ميدان الدرس اللغوي بحجة عدم علميتها.

وقد اتجه النحاة العرب الأوائل في مقارباتهم للموروث النحوي اتجاهين بارزين في وصف وتحليل البنى اللغوية،لايقل أهمية عما تطرحه النظريات اللسانية المعاصرة أحدهما:«يعنى بالنظام اللغوي الذي يشمل أنظمة فرعية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية،لكل منها مكوناته وعناصره،وعلاقاته بالمكونات والعناصر الأخرى داخل النظام الفرعي،ثم علاقة كل نظام فرعي بالآخر،دون التفات مقصود إلى مقتضيات المقام وقرائن الأحوال.والثاني يعنى بالمقام و ما يتصل به من قرائن غير لفظية تشمل منزلة المتكلم والسامع وعلاقة كل منهما بالآخر،وحالة كل منهما النفسية والذهنية،وحركاته الجسمية،وسكوته،والبيئة المكانية التي تشهد الحدث اللغوي،وجمهور المشاركين فيه»[23].

وفي هذا الإطار تناول النحاة والبلاغيّون والأصوليّون العرب القدامى وظائف البنية اللّغويّة المتّصلةِ بأحوال المتكلّم والمخاطَب وظروف الخطاب،«انطلاقا من أنماط المقامات التي تنجز فيها،بل إنهم اعتبروا في تحليلهم لهذه المجموعة من الظواهر،أن الوظائف التداولية تحدد بنية الجملة التي تستند إلى أحد مكوناتها،فالمكونّقصيدةّمثلا في الجملة:قصيدةً ألّفتُ(لاكتاباً)،يحتل الموقع الصدر لأنه حامل لوظيفة تداولية معينة هي:وظيفة التخصيص»[24].وغيرها من الوظائف التداولية.

كما درسوا المقامات المتّصلة بالتّقديم والتّأخير والحذف والتّكرار،والفروقالدلالية والتداوليّة بين الجملة الواحدة التي تُعرض في صيغٍ مختلفةٍ بحسب المعاني المقصودة،انطلاقا من الترابط والتفاعل بين بنية المقال ومقتضيات المقام،«ولم يفهموا من اللغة أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب،وإنما فهموا منها أيضا أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين»[25].وإنْ لم تأخذ هذه الدراسة طابع التنظير الحديث.

ومما يبين اهتمام اللغويين العرب قديما بتوظيف هذا الاتجاه اعتمادهمعلى الرواية والمشافهة والسماع كوسائل إجرائية مجرّبة في جمع اللغة خاصة عند أقطاب المدرسة الكوفية،بل إنّ التركيز على الجانب المنطوق منها كان هو الأساس في جمعها وضبطها ودراستها بناء على معطيات التداول والاستعمال،وأكثر من ذلك اشترط بعض النحاة حصول الفائدة ليستحق الملفوظ(الجملة) وصفه بأنه كلام ذوقيمة فعلية.

فالكلام في نظرهم«هو ما تركب من كلمتين أو أكثر،أسندت إحداهما إلى الأخرى، بإسناد أصلي مقصود لذاته، يحسن السكوت عليه،سواء من قبل المتكلم أم السامع،مثل:«زَيْدٌ قَائِمٌ»و«قَامَ أَخُوكَ»بخلاف اللفظ: «زيد»و«غُلاَم زيد»و«الَّذِي قَامَ أَبُوهُ»،فلا يُسَمَّى شيء من هذا مُفِيداً؛لأنه لا يحسنُ السكوتُ عليه،فلا يُسَمَّى كلاماً»(26).ومن هنا وصفوا الكلام بأنه ما اجتمع فيه أمران: التركيب،والإفادة المستقلة التي يحسن السكوت عليها،أي سكوت المتكلم بعد تحقق الغرض المقصود من تلفظه،وسكوت السامع بعد حصوله على الفائدة المرجوة،فيكتفي بها،ولا يطلب المزيد من الكلام ،وتلك هي وظيفة الكلام والغاية منه في التواصل الإنساني.

ورغم وجود هذين الاتجاهين عند العرب قديما،وحتى عند الغربيين حديثا،ومن نحا نحوهم من المحدثين؛إلا أن دراسة اللغة تظل دراسة تكاملية،إذ لا يستطيع الدارس الاستغناء بأحد الاتجاهين عن الآخر مثلما هو الحال عند مستعملي اللغة الطبيعية،إذ لا يستطيع أحدهم أن ينتج خطابا دون أن يتوفر على الكفاءة اللغوية،وأن يوظف كل مستوياتها فيه.وإنّما كان التفريق بينهما من وجهة نظر إجرائية منهجية،تعود إلى بؤرة اهتمام كل منهما بالتركيب اللغوي«فكلٌّ يحلِّلُ اللغة برؤى معينة وفقا لزاوية نظره وبؤرة اهتمامه وتصوراته»(27).ومن أجل ذلك أخذت جهود عدد من الباحثين تتجه إلى التوفيق بينهما،وذلك بتوسيع النظرية الشكلية لتشمل الجوانب الاتصالية والمقامية من جهة،وإعادة النظر في النموذج النحوي القائم على النظام الصوري المنطقي بدلا من الاستخدام الفعلي للغة من جهة أخرى.

وقد لجأ كثير من النحاة القدامى-وهم يقومون باستقراء كلام العرب من مظانه-إلى أسلوب المزاوجة بين هذين الاتجاهين في وصف وتحليل البنى اللغوية،فقد كان سيبويه ينزع منذ نشأة الدرس النحوي إلى توظيف«السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام،ويتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها،وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام...فقد كان يعتمد النظرة الفعلية للغة من خلال متابعته للاستعمال اللغوي للمتكلم العربي»(28).

كان سيبويه يجمع بين الخصائص الشكلية(الصورية)والوظيفية التداولية في باب إضمار المفعولين ما نصه:«إذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا، فبدأت

بالمخاطب قبل الغائب،فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيَّا،وذلك قوله أعطيْتكَه وقد أعطاكَه...وإنّما كان المخاطَب أولى بأنْ يبدأ به من قبل أنّ المخاطَب أقربُ إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأنْ يبدأ بنفسه قبل المخاطب،كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأنْ يبدأ به من الغائب، فإنْ بدأت بالغائب فقلت: أعْطاهُوك فهو في القبح، وأنه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بدأ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت:قد أعْطاهُ إياك. وأمّا قول النحويين قد أعْطَاهُوك وأعْطَاهُونِي، فإنّما هو شئ قاسوه لم تكلم به العربُ ووضعوا الكلام في غير موضعه،وكان قياس هذا لو تكلّم به كان هيّناً»(29).

ويتضح من خلال هذا النص مدى عناية واهتمام سيبويه بالمتكلم والمخاطب، وإعطاء الأولوية لهما على الغائب،باعتبارهما يمثلان الحضور الفعلي للغة،والدلالة على المعنى المقصود،وأما ما جاء به النحاة خلافا لهذا المنحى،يعدّ قياسا اصطنعوه للتمثيل للقواعد النحوية،أو هو من باب وضع الكلام في غير موضعه لأن العرب لم تتكلم به.

ومما جاء أيضا في مجال الحكم على التراكيب اللغوية بالصحة والخطأ مانصه:«وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أنْ يخبرَك عن نفسه أو عن غيره بأمْرٍ فقال:أنَا عبدُ اللهِ منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً،كان محالاً،لأنه إنّما أراد أن يخبرَك بالانطلاق ولم يقل(هو) ولا (أنا)حتى استغنيتَ أنت عن التسمية،لأنّ (هو) و(أنا) علامتان للمضمر،وإنّما يضمر إذا علمَ أنّك قد عرفتَ من يَعْنِي، إلا أنّ رجلاً لو كان خلْفَ حائطٍ أو في موضع تجهله فيه فقلت: مَنْ أنت؟فقال:أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك،كان حسناً»(30).نلاحظ أن سيبويه لم يكتف-وهو بصدد فرز التراكيب النحوية الصحيحة من التراكيب النحوية الفاسدة-بوصف الجوانب المعيارية الشكلية للتركيب بل تجاوزها إلى الكشف عن حال المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب.

كما نجده يعتمد على سياق الحال في تفسير كثير من الظواهر اللغوية وتحديد وظائفها النحوية والتداولية،خاصة في باب الإضمار والحذف في مثل:«قولك أَنَميمِيّاً مرّةً وقَيْسِيّاً أُخْرَى، وإنَّما هذا أنَّك رأيتَ رجلاً فى حال تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ فقلتَ أَتميمِيّاً مرّةً وقيسيّاً أُخْرَى،كأنّك قلت أتحول تميمياً مرة وقيسياً أخرى،فأنت فى هذه الحال تَعمل فى تثبيتِ هذا له،وهو عندك فى تلك الحال فى تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ، وليس يَسأله مسترشِداً عن أمرٍهوجاهلٌ به ليفهَمَه إيّاه،ويُخبرَه عنه ولكنه وبَّخه بذلك»(31).

لقد تبيّن من خلال هذا النص أن المتكلم لايقصد وظيفة الإخبار أو الفهم المجرد من وراء سؤاله،وإنما يهدف إلى إبراز وظيفة تداولية تتمثل في توبيخ وذم الرجل ذي الوجهين الذي رآه لايثبت على حال واحدة في مواقفه، وقد توصل إلى تحديد ذلك القصد التواصلي (معنى المتكلم) من الملفوظ بناء على استخدام معطيات سياق الحال الواردة في التركيب،من مثل

الفعل"رأيت" الدال على المشاهدة والحضور،ومظاهر التلون والتحول الحالية للرجل،وغيرها من عناصر السياق الحالي،التي استعان بها كثير من النحاة في تحديد المعنى النحوي والتداولي للتراكيب اللغوية.

ولذلك فاستخدام المتكلم للملفوظ الكلامي وحده للتعبير عن أغراضه،لايكون كافيا أحياناً لإفادة المعنى المقصود،ومن ثم فهو محتاج إلى قرائن وعناصر حالية تساعده في ذلك كحضور المخاطب.يراه بالمشاهدة أو يستحضره في نفسه أثناء وقوع الحدث الكلامي،وقد قيل ليس المخبر كالمعاين،أوليس من رأى كمن سمع،فلو«أنَّ الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه فيقول له:"يا فُلاَنُ أيْنَ أنْتَ أَرِنِي وَجْهَكَ أَقْبِلْ عَلَيَّ أُحَدِّثْكَ أَمَا أَنْتَ حَاضِرٌ يَا هَنَاهْ"،فإذا أقبل عليه وأصغى إليه اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك،فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين مجزئًا عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه وعلى ذلك قال:

الْعَيْنُ تُبْدِي الَّذِي فِي نَفْسِ صَاحِبِهَا***مِنَ الْعَدَاوَةِ أَوْ وُدٍّ إِذَا كَانَا

وقال الهذلي:رَفَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لاَ تُرَعْ***فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ هُمُ هُمُ

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلا على ما في النفوس،وعلى ذلك قالوا:رُبَّ إِشَارَةٍ أَبْلَغُ مِنْ عِبَارَةٍ.وحكاية الكتاب من هذا الحديث وهي قوله:"ألاتا و بلى فا"،وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله:أنا لا أُحْسِنُ أنْ أُكَلِّمَ إنساناً في الظُّلْمَةِ.فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو...ومَنْ وليه في الطبقة والوقت من وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها،وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه غير متهم الرأي والنحيزة والعقل»[32].

ونلاحظ أنّ ابن جني لم يعتمد على الخصائص التركيبية الصورية وحدها في توصيل المعاني والتعبير عن الأغراض،بل كان على اطلاع واسع بأهمية العناصر الوظيفية الحالية في تحقيق التواصل بين المتكلم والمخاطب،وأنّ وجود بعضها لايجزئ عن الآخر في تحقيق الفائدة من عملية التخاطب، فمشاهدة الوجوه وجعلها دليلا على ما في النفوس و رؤية المخاطب أثناء التلفظ،من العوامل الأساسية المساهمة في الكشف عن الأغراض والوظائف التداولية الثاوية خلف التركيب.

كما نجد الأمر نفسه أيضاً عند ابن يعيش في جواز وقوع الخبر معرفة على خلاف الأصل من مثل:«زيدٌ أخُوك...،فإذا قلتَ:زيدٌ أخوك وأنت تريدُ أخوةَ النّسب،فإنما يجوز مثل

هذا إذا كان المخاطَب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه،لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر،أو يعلم أنّ له أخاً ولا يدري أنه زيدٌ هذا،فتقول:زيدٌ أخوك،أيْ هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته،فتكون الفائدة في اجتماعهما،وذلك الذي استفادة المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما،فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة»[33].فقد كشف ابن يعيش عن قيمة التركيب الفعلية في حصول الفائدة لدى المخاطب ليستحق الملفوظ(الجملة)وصفه بأنه كلام.

ويورد ابن هشام الأنصاري أمثلة لهذه المزاوجة بين الاتجاهين في الباب الخامس«في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ،الجهة الأولى:أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة،ولا يراعي المعنى،وكثيرا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك.وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أومركبا،...الجهة الثانية:أن يراعي المعرب معنى صحيحا ،ولا ينظر في صحته في الصناعة»[34].وكان في كل مرة يورد أمثلة متنوعة تؤيد هذا المنحى أو ذاك.

ومجمل القول:«إنها"شكلية"غير منغلقة،و"تداولية"غير منفتحة على حدّ مانجده عند أصحاب الاتجاه الوظيفي واللسانيات الاجتماعية،وآية ذلك أنّ دراسات الإعجاز القرآني التي نشطت في خلال القرنين الثالث والرابع الهجري،ونضجت في القرن الخامس تركها النحاة،التزاما بغايتهم ومنهجهم،للمتكلمين والبلاغيين والمفسرين الذين وسّعوا في التحليل فدرسوا التراكيب النحوية من خلال مقتضيات المقامات المنجزة فيها،وما يصاحب ذلك من وظائف تداولية وغايات دلالية ظهرت واضحة في أعمالهم»[35].والتي مازالت تحظى إلى يومنا هذا بعناية فائقة في الدراسات التداولية المعاصرة،الغربية والعربية على حدٍّ سواء.

هوامش البحث:

---

[1]-يراجع في هذا المجال الأبحاث التي قام بها كل من:

-أحمد المتوكل،المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي(الأصول والامتداد)،دار الأمان،الرباط، ط1427هـ/ 2006م،ص:19./ -الوظائف التداولية في اللغة العربية،دار الثقافة،الدار البيضاء،ط1405هـ/ 1985م،ص:8-9./ -عبد الحميد مصطفى السيد،دراسات في اللسانيات العربية،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،ط1424،1هـ،2004،ص:174./ -هدسون،علم اللغة الاجتماعي،ترجمة محمود عياد،عالم الكتب،القاهرة،ط1990،2م،ص:15-16./ -عبد الهادي بن ظافر الشهري،استراتيجيات الخطاب(مقاربة لغوية تداولية)،دار الكتب الوطنية، بنغازي،ط2004،1م،ص:5/ -مسعود صحراوي،التداولية عند العلماء العرب،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،ط1،تموز (يوليو)2005م،ص:14./ -حافظ اسماعيلي علوي،التداوليات:علم استعمال اللغة،عالم الكتب الحديث،إربد(الأردن)،ط 1432،1هـ-2011م،ص:1-25/ -وأيضا: Geoffrey-leech,Principales of pragmatics,Longmen,London,1983,p46.

(2)-محمود نحلة،أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،ط1.القاهرة،مكتبة الآداب،2011.ص:59-60 .

(3)-محمود نحلة،أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، المرجع نفسه،ص:88 .

(4)-يراجع:"دروس في اللسانيات العامة،p:128 cours de linguistique générale«F.saussure ». new york 1983

(5)-دروس في اللسانيات العامة،المرجع السابق،ص:232.

(6)-دروس في اللسانيات العامة،المرجع نفسه،ص:30.

(7)-منها:مدرسة براغ،مدرسة كوبنهاجن،الشكلية الروسية والأسلوبية والبنيوية ،مدرسة النقد الجديد في أمريكا

(8)-نصر حامد أبو زيد وسيزا قاسم،"مدخل إلى السيميوطيقيا- مقالات مترجمة ودراسات"،دار إلياس العصرية-القاهرة،ص:354.

(9)-التداوليات:علم استعمال اللغة،مرجع سابق،ص:27

(10)-محمد الأخضر الصبيحي،مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه،ط1429،1هـ-2008،الدار العربية للعلوم ناشرون،ص:43،نقلا عن"b.Malamberg"في كتابه "les nouvelles tendances de la linguistique"ص:2.

(11)-ميشال زكريا،الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ط1983 ،ص:07.

(12)-مسعود صحراوي،الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللسانيات،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،قسم اللغة العربية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،السنة الجامعية:2003-2004،ص:15

(13)- voir :Auroux sylvain « De la langue a la parole in le langage :Nature, histoire et usage :76

(14)-التداوليات علم استعمال اللغة،مرجع سابق،ص:28.

(15)-أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،مرجع سابق،ص:9.

(16)-أمثال:لاكوف،فيرث،هاليدي...الخ.

(17)- Elements de pragmatique linguistique,les éditions de minuit, Berrendonner,1981,p:12 (Alain))

(18)-"Geoffrey. N. Leech: "Principles of Pragmatics.p2

(19)- Ibid., p :5

(20)-التداوليات علم استعمال اللغة،مرجع سابق،ص:17-24.

(21)-p : "Geoffrey. N. Leech: "Principles of Pragmatics6

(22)-David Crystal:" Cambridge Encyclopedia of language",p:121-

(23)-محمود نحلة،أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،ص:88

(24)-المتوكل،الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص:8.

(25)-مسعود صحراوي،التداولية عند العلماء العرب،ص:174.

[26]-أنظر:أبو الفتح عثمان بن جني،الخصائص،تح عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية،لبنان،ط2 ،2003 ،ج1،ص:17./ -ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري،شرح شذور الذهب،المكتبة العصرية،بيروت، ص:27./ -أبو القاسم الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب،تحقيق:د.علي بو ملحم،دار ومكتبة الهلال،بيروت، ط1 ،1993،ص:23./ - السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع،تح أحمد شمس الدين،بيروت ،دار الكتب العلمية،ط1 ،1418هـ-1998 م،ج1،ص:30 ./ -عباس حسن،النحو الوافي،دار المعارف،مصر،ط 5(د ت)، ص:15./ -مصطفى الغلاييني،جامع الدروس العربية، مراجعة د.محمد أسعد النادري،المكتبة العصرية،بيروت، ط1998،ج1 ص:14.

[27]-أنظر:أحمد المتوكل،مبدأ الوظيفية وصياغة الأنحاء،مجلة المناظرة،ط1990،العدد3،ص:49.

[28]-أنظر ما كتبه:إدريس مقبول،في كتابه:الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، ط 1 ،2007 م،ص:276-277 ،نقلا عن كل من :نهاد الموسى في بحثه:الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه/ -والمقاربة التلفظية للتركيب من كتاب التراث اللساني العربي(arabic linguistic tradition)،لثلاثة باحثين:

-(TheArabic LinguisticTradition by G. Bohas, Jean-Patrick Guillaume, Djamel) Kouloughli Softcover, Georgetown Univ Pr, ISBN

[29]-الكتاب،ج1،ص:81.

[30]-الكتاب،ج2،ص:80-81.

[31]-الكتاب،ج2،ص: 145.

[32]-أنظر:الخصائص،ج1،ص:246-247.

[33]-أنظر:ابن يعيش،موفق الدين يعيش علي بن يعيش،شرح المفصل،بيروت ،عالم الكتب،القاهرة،مكتبة المتنبي،ج1، ص:98.

[34]-أنظر: ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح وتعليق:بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،المجلد2،ط 1، 1419هـ-1999م، ص:180-193.

[35]-أنظر: عبد الحميد السيد،دراسات في اللسانيات العربية،ص:177-178.